أمانة
مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية

التعامل مع المؤسسات المصرفية ذات المخاطر النظامية محلياً ودور المصارف المركزية

إعداد
محمد يسر برنيه
د. هبة عبدالمنعم

رقم
59

صندوق النقد العربي
2014

أمانـة
مجلس محافظي المصارف المركزية
ومؤسسات النقد العربية

التعامل مع المؤسسات المصرفية ذات المخاطر النظامية محلياً ودور المصارف المركزية

إعداد
محمد يسر برنيه
د. هبة عبدالمنعم

صندوق النقد العربي
2014

تقديم

أرسى مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية تقليداً منذ عدة سنوات، بدعوة أحد أصحاب المعالي والسعادة المحافظين لتقديم ورقة عمل حول تجربة دولته في أحد المجالات ذات العلاقة بعمل المجلس. كما يصدر عن كل من اللجنة العربية للرقابة المصرفية واللجنة العربية لنظم الدفع والتسوية، المنبثقتين عن المجلس، أوراق عمل تتناول الموضوعات والقضايا التي تناقشها هاتين اللجنتين. وبالإضافة إلى ذلك، يعد صندوق النقد العربي ضمن ممارسته لنشاطه كأمانة فنية لهذا المجلس، عدداً من التقارير والأوراق في مختلف الجوانب النقدية والمصرفية التي تتعلق بأنشطة المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية. وتعد هذه التقارير والأوراق من أجل تسهيل اتخاذ القرارات والتوصيات التي يصدرها المجلس. وفي ضوء ما تضمنته كل هذه الأوراق والتقارير من معلومات مفيدة عن موضوعات ذات صلة بأعمال المصارف المركزية، فقد رأى المجلس أنه من المناسب أن تتاح لها أكبر فرصة من النشر والتوزيع. ولذلك، فقد باشر الصندوق بنشر هذه السلسلة التي تتضمن الأوراق التي يقدمها السادة المحافظين إلى جانب التقارير والأوراق التي تعدّها اللجان والصندوق حول القضايا النقدية والمصرفية ذات الأهمية. ويتمثل الغرض من النشر، في توفير المعلومات وزيادة الوعي بهذه القضايا. لذا، فالهدف الرئيسي منها هو تزويد القارئ بأكبر قدر من المعلومات المتاحة حول الموضوع. ونأمل أن تساعد هذه السلسلة على تعميق الثقافة المالية والنقدية والمُصرفية العربية.

والله ولي التوفيق،،

عبدالرحمن بن عبدالله الحميدي

المدير العام رئيس مجلس الإدارة

المحتويات

	الصفحة
أولاً: تمهيد	**1**
ثانياً: مبادئ التعامل مع المؤسسات المصرفية ذات الأهمية النظامية عالميا	**3**
أ. منهجية تحديد المؤسسات المصرفية ذات الأهمية النظامية على المستوى العالمي	**3**
ب. نتائج تطبيق المنهجية: المتطلبات الإضافية لتعزيز رأس المال لمواجهة الخسائر	**8**
ج. الآثار المتوقعة لتطبيق المتطلبات الإضافية لرأس المال	**9**
ثالثاً: مبادئ التعامل مع المؤسسات المصرفية ذات الأهمية النظامية محلياً	**12**
رابعاً: التجارب الرقابية العالمية في التعامل مع المؤسسات المصرفية ذات الأهمية النظامية محلياً	**18**
أ. تجربة كندا	**21**
ب. تجربة استراليا	**25**
خامساً: تجارب واحتياجات تطبيق هذه المبادئ في الدول العربية	**27**
أ. تجربة مؤسسة النقد العربي السعودي	**28**
ب. تجربة مصرف قطر المركزي	**32**
سادساً: دور ومسؤوليات المصارف المركزية العربية	**35**
سابعاً: الخلاصة والتوصيات	**37**

أولاً: تمهيد[1]

عززت مظاهر العولمة وتزايد الارتباط الاقتصادي والمالي المصرفي، وما صاحبه من توسع كبير للمؤسسات المالية والمصرفية خلال العقود والسنوات الماضية، سواء من حيث الخدمات والمنتجات التي تقدمها أو من حيث الانتشار الجغرافي، من فرص انتقال العدوى والأزمات المالية وتداعياتها. وقد كان ذلك، مرافقاً لمعظم الأزمات المالية التي عرفها الاقتصاد العالمي في العقود الماضية. إلا أنه كان أكثر وضوحاً خلال الأزمة المالية العالمية الأخيرة وتداعياتها على النظام المالي والاقتصاد الحقيقي. وقد أظهر هذا الأمر، الأهمية الكبيرة لمعالجة المخاطر النظامية للمؤسسات المالية والمصرفية. هذا وتعرف المخاطر النظامية، على أنها المخاطر الناجمة عن خلل في الخدمات المالية نتيجة فشل أحد أطراف أو مكونات النظام المالي، والذي يمكن أن يكون له تأثير وتداعيات سلبية مهمة على الاقتصاد العالمي.

وانطلاقاً من ذلك، وعلى ضوء التكلفة الكبيرة التي تحملتها الحكومات لإنقاذ المؤسسات المالية والمصرفية المتعثرة من أموال دافعي الضرائب، فقد مثّل الحد من المخاطر النظامية واحداً من المحاور المهمة والرئيسية في إطار الجهود الدولية لتطوير التشريعات الرقابية المالية والمصرفية، وتعزيز سلامة النظام المالي والمصرفي العالمي. فقد سعت هذه الجهود، إلى تقليل المخاطر الناتجة عن وجود مؤسسات مالية أكبر من أن تفشل على النظام المالي العالمي. وقد دفع ذلك، لجنة بازل للرقابة المصرفية بالتعاون مع مجلس الاستقرار المالي، إلى صياغة إطار رقابي يعزز من قدرة المؤسسات المصرفية ذات الأهمية النظامية العالمية على مواجهة الصدمات المالية والاقتصادية، وذلك أولاً من خلال تبني منهجية دولية لتحديد هذه المؤسسات على المستوى العالمي، وثانياً اقتراح المبادئ الرقابية الكفيلة بالتقليل من المخاطر النظامية والآثار السلبية الناتجة عن ذلك الفشل وإدراج هذه المتطلبات الرقابية باتفاقية بازل III.

[1] استفادت هذه الورقة من مساهمات كل من مؤسسة النقد العربي السعودي ومصرف قطر المركزي في عرض تجارب بعض المصارف المركزية العربية في التعامل مع مخاطر المؤسسات المصرفية ذات الأهمية النظامية المحلية.

وقد جرى اعتماد هذا الإطار الرقابي للتعامل مع المؤسسات المصرفية ذات الأهمية النظامية العالمية، Globally Systematically Important Banks (G-SIBs)، من قبل مجموعة العشرين في نوفمبر 2011. إلا أنه وبالنظر لكون هذا الإطار الرقابي قد جرى إعداده من منظور المخاطر النظامية على النظام المالي والاقتصادي العالمي وليس من منظور المخاطر النظامية على المستوى المحلي، فقد دعت مجموعة العشرين كل من لجنة بازل للرقابة المصرفية ومجلس الاستقرار المالي لإعداد إطار رقابي للتعامل مع المؤسسات المالية والمصرفية ذات الأهمية النظامية محلياً. وبناءً على ذلك، قامت اللجنة والمجلس بإعداد مجمـوعة من المبادئ للتعامل مع المؤسسات المصرفية ذات المخاطر النظـامية المحلية Domestically Systematically Important Banks (D-SIBs)، اشتملت على منهجية تقييم المؤسسات المصرفية ذات المخاطر النظامية محلياً والسياسات والأدوات اللازمة للتعامل مع السلطات الإشرافية مع هذه المخاطر.

وعلى ضوء الأهمية الكبيرة لهذا الموضوع في الدول العربية، وبالنظر للارتفاع الكبير في درجة التركز في القطاع المصرفي العربي وما قد يحمله ذلك من وجود مؤسسات مالية ومصرفية ذات مخاطر نظامية محلياً وربما إقليمياً، فقد رأت اللجنة العربية للرقابة المصرفية أهمية مناقشة هذه المبادئ، وصولاً لتبني منهجيات لتطبيقها في الدول العربية. وعلى ضوء ما تقدّم، تتطرق هذه الورقة إلى التعريف بالإطار الرقابي الخاص بالتعامل مع المؤسسات المصرفية ذات المخاطر النظامية عالمياً، ومن ثم تنتقل بعد ذلك إلى الإطار الخاص بالتعامل مع المؤسسات المصرفية ذات المخاطر النظامية على المستوى المحلي. كما تتطرق الورقة أيضاً إلى بعض التجارب العالمية الخاصة بسلطات الرقابة المصرفية في التعامل مع مخاطر المؤسسات المصرفية ذات الأهمية النظامية المحلية. وتختم الورقة، بالإشارة إلى احتياجات تطبيق هذه المبادئ في الدول العربية، ومسؤوليات المصارف المركزية في هذا الشأن. كما تتضمن الورقة، الإشارة إلى تجربتي مؤسسة النقد العربي السعودي ومصرف قطر المركزي، في اعتماد منهجية لتحديد المؤسسات المصرفية ذات المخاطر النظامية محلياً، بالاستناد إلى هذه المبادئ الدولية.

ثانياً: مبادئ التعامل مع المؤسسات المصرفية ذات المخاطر النظامية عالمياً[2]

تتضمن منهجية تحديد المؤسسات المالية والمصرفية ذات الأهمية النظامية على المستوى العالمي، مجموعة من المبادئ الرقابية الجديدة فيما يتعلق بمتطلبات رأس المال الإضافية اللازمة لتعزيز قدرة هذه المؤسسات على مواجهة الخسائر. وفيما يلي تعريفاً بهذه المنهجية.

أ- منهجية تحديد المؤسسات المصرفية ذات الأهمية النظامية على المستوى العالمي

تستند المنهجية المطبقة من قبل لجنة بازل لتحديد المؤسسات ذات الأهمية النظامية على المستوى العالمي بشكل أساسي على مجموعة رئيسية من المؤشرات. وتتكون هذه المؤشرات الرئيسية، من مجموعة من المؤشرات الفرعية الكمية والنوعية التي تقيس مستوى الأهمية النظامية للبنوك العالمية. ويهدف ذلك، إلى تحديد حجم المخاطر المالية أو الآثار السلبية التي قد يتحملها النظام المالي العالمي، نتيجة الممارسات غير المنضبطة لهذه المؤسسات المصرفية. وبالتالي إلزام هذه المؤسسات بمجموعة من الإجراءات الرقابية التي تم تضمينها في إطار اتفاقية بازل III للحد من المخاطر النظامية لها. وتتمثل أهمية هذه المنهجية، في كونها منهجية عملية يمكن تطبيقها بسهولة استناداً إلى عدد من المؤشرات، يمكن للسلطات الرقابية رصدها وتحليل تطورها.

وتتمثل مجموعة المؤشرات الرئيسية المستخدمة لتحديد المؤسسات المصرفية ذات الأهمية النظامية على المستوى العالمي المحددة من قبل لجنة بازل للرقابة المصرفية، في المؤشرات الخمسة التالية:

[2] يعتمد هذا الجزء على الأوراق والدراسات الصادرة عن لجنة بازل للرقابة المصرفية ومجلس الاستقرار المالي العالمي حول هذا الموضوع.

1. حجم المؤسسات المصرفية.
2. الارتباط بين أنشطة هذه المؤسسات المصرفية، والمؤسسات المصرفية والمالية الأخرى داخل حدود الدولة.
3. أنشطة هذه المؤسسات المصرفية خارج حدود دولة المقر.
4. مدى وجود بدائل للخدمات التي تقدمها هذه المؤسسات المصرفية، ودورها في البنية الأساسية للقطاع المالي.
5. مدى تطور وتقدم أو تعقد أنشطة هذه المؤسسات المصرفية.

ويشار إلى أن المؤشرات الخاصة بكل من حجم المؤسسة المصرفية، وعلاقات الارتباط مع المؤسسات المالية المحلية الأخرى، ومدى وجود بدائل لخدماتها، كانت مُتضمنة في الإطار المُقدم من قبل كل من صندوق النقد الدولي ولجنة بازل ومجلس الاستقرار العالمي لاجتماع وزراء ومحافظي البنوك المركزية لمجموعة العشرين في اكتوبر من عام 2009. إلا أن لجنة بازل ارتأت في إطار سعيها لتحديد منهجية عالمية للمؤسسات المصرفية ذات الأهمية النظامية، إدراج مؤشري حجم أنشطة المؤسسات المصرفية خارج حدود الدولة الأم، ومدى تطور الخدمات المقدمة من خلالها، إلى المؤشرات الثلاث التي تم تحديدها مسبقاً. وقد ساعد ذلك على صياغة منهجية أكثر دقة لتقييم الآثار الناتجة عن فشل أي من هذه المؤسسات.

ووفقاً لهذه المنهجية، تم إعطاء أوزان (أهمية نسبية) متساوية لكل من المؤشرات الخمسة المشار إليها، بواقع 20 بالمائة لكل منها. كما تم استخدام عدد من المؤشرات الفرعية لقياس كل مؤشر رئيسي. وتم منح المؤشرات الفرعية أوزان متساوية داخل فئة كل مؤشر رئيسي، وذلك بهدف أن يتم في النهاية الحصول على مؤشر مرجح للأهمية النظامية لكل مؤسسة مصرفية، كما يتضح من الجدول التالي رقم (1).

الجدول رقم (1)
منهجية لجنة بازل لتحديد المؤسسات المصرفية ذات الأهمية النظامية على المستوى العالمي

الفئة (وزن الفئة/الأهمية النسبية)	المؤشرات المتضمنة	الوزن النسبي (%)	أهمية المؤشر
- الحجم Size (20 بالمائة)	الانكشاف الاجمالي كما هو مُعرف في مؤشرات الرفع المالي Leverage ratio لاتفاقية بازل III	20	• يقاس هذا المؤشر من خلال معيار الانكشاف Exposure Ratio في مؤشر نسبة الرفع المالي بمبادي اتفاقية بازل Basel III Leverage Ratio. • ويحسب هذا المؤشر بقسمة قيمة الانكشاف الخاص بالبنك إلى إجمالي قيمة مؤشر الانكشاف لكافة البنوك المتضمنة بالعينة. • تلجأ عدد من البنوك المركزية والدراسات إلى مؤشر إجمالي أصول البنك إلى إجمالي الأصول المصرفية كمؤشر لحجم البنك.
- الأنشطة خارج حدود دولة المقر Cross Jurisdictional Activity (20 بالمائة)	الأصول خارج حدود دولة المقر	10	• يقيس هذا المؤشر الأهمية النسبية لكل من أصول وخصوم المصرف خارج الدولة التي يتواجد بها مقره الرئيسي وبالتالي كلما زادت الأهمية النسبية لأصوله أو خصومه الأجنبية كلما دل ذلك على ارتفاع الأهمية النظامية للمصرف على المستوى العالمي وارتفاع حجم الآثار المترتبة على فشله وكلفة إنقاذه. • ويحسب هذا المؤشر بقسمة اصول المصرف وخصومه الخارجية إلى كل من إجمالي اصول وخصوم المصارف المتضمنة بالعينة. • ويستند هذا المؤشر إلى البيانات التي تقوم البنوك العالمية بإمداد بنك التسويات الدولية بها فيما يتعلق بالأصول والخصوم عبر الحدود.
	الخصوم خارج حدود دولة المقر	10	
- الارتباط بين أنشطة البنك والمؤسسات المالية الاخرى داخل حدود الدولة Interconnectedness (20 بالمائة)	الأصول (من المؤسسات المالية الأخرى داخل حدود الدولة)	6.67	• يشير هذا المؤشر إلى علاقات البنك الارتباطية مع المؤسسات المالية الأخرى داخل حدود الدولة سواء فيما يتعلق بعمليات الإقراض أو الاقتراض. • كلما زادت مستويات ارتباط البنك بالمؤسسات المالية الأخرى داخل حدود الدولة كلما ارتفع مستوى المخاطر النظامية والآثار التي قد تنتج عن فشل هذا البنك على المؤسسات المالية الأخرى.

الفئة (وزن الفئة/الأهمية النسبية)	المؤشرات المتضمنة	الوزن النسبي (%)	أهمية المؤشر
	الخصوم (من المؤسسات المالية الأخرى داخل حدود الدولة)	6.67	• يحسب هذا المؤشر بالنسبة للمؤشرين الفرعيين الأول والثاني من خلال حساب نسبة إجمالي أصول البنك إلى اجمالي أصول البنوك المتضمنة في العينة بالإضافة إلى نسبة خصوم البنك إلى إجمالي الخصوم من المؤسسات المالية الأخرى للبنوك داخل العينة وداخل حدود الدولة. يقيس مؤشر التمويل بالجملة درجة اعتماد البنك على المؤسسات المالية الأخرى في تمويل عملياته. • يحسب مؤشر التمويل بالجملة من خلال احتساب نسبة التمويل من خلال الجملة Wholesale funding ratio إلى إجمالي التمويل.
	مؤشر التمويل بالجملة	6.67	
- مدى وجود بدائل للخدمات التي تقدمها هذه المؤسسة المصرفية/ دورها في البنية الأساسية للقطاع المالي Substitutability/Financial Institution Infrastructure	الأصول محل النزاع القانوني	6.67	• يقيس هذا المؤشر مدى أهمية البنك سواء كمشارك في الصناعة المصرفية Market Participant أو في تقديم الخدمات المالية Client Services Provider ومن ثم مدى وجود بدائل للخدمات المالية للبنك ومدى اهميته فيما يتعلق بنظم الدفع او السيولة المصرفية. • وبالتالي فكلما زاد عدد البدائل المتوافرة لدور البنك كمشارك في الصناعة المصرفية أو بدائل لدوره كمقدم او مشارك في البنية الأساسية للقطاع المالي كلما انخفضت أهميته النظامية ومستوى الآثار المترتبة على فشله (علاقة عكسية). • ويقاس هذا المؤشر من خلال قياس الأهمية النسبية لكل من الأصول التي يحتفظ بها البنك كوصي Custodian لإجمالي الأصول المماثلة للبنوك المتضمنة بالعينة، وقيمة المدفوعات التي يتم تنفيذها أو تلقيها من خلال البنك لإجمالي المدفوعات من خلال نظم الدفع بالإضافة إلى إجمالي الاسهم والسندات المكتتب بها من قبل البنك لإجمالي الأوراق المالية المماثلة المكتتب بها من قبل البنوك المتضمنة بالعينة.
	المدفوعات التي تم تسويتها أو تنفيذها من خلال نظم الدفع	6.67	
	قيمة المعاملات التي تم الاكتتاب بها فيما يتعلق بأسواق الدين أو الأسهم	6.67	

الفئة (وزن الفئة/الأهمية النسبية)	المؤشرات المتضمنة	الوزن النسبي (%)	أهمية المؤشر
- مدى تطور وتقدم أنشطة البنك Complexity	قيمة التعاملات في أسواق خارج المقصورة OTC transactions	6.67	• يشير هذا المؤشر إلى مدى تعقد العمليات الخاصة بالبنك سواء على مستوى الخدمات او هيكل العمليات او تنفيذها وإلى أي مدى يندرج البنك في تعاملات أسواق المشتقات المالية وبخاصة فيما يتعلق بالمشتقات المالية في السوق الموازي OTC Derivatives بما يشمل التعاملات في أسواق الصرف والاسهم وأسواق السلع وعمليات مقايضة مخاطر الائتمان، وغيرها من التعاملات الأخرى. • وكلما زاد تعقد مستوى الخدمات المالية للبنك كلما زادت مخاطره النظامية وارتفعت كلفة إنقاذه من التعثر. • ويقاس هذا المؤشر من خلال الأهمية النسبية لمجموع تعاملات البنك في هذه المشتقات المالية إلى إجمالي التعاملات المناظرة من البنوك المتضمنة بالعينة بالإضافة إلى الأهمية النسبية للأصول من النوع الثالث Tier assets 3 لإجمالي الأصول المناظرة للبنوك المتضمنة بالعينة، هذا إلى جانب الأهمية النسبية للأوراق المالية المتداولة والمعدة للتداول لإجمالي القيمة المماثلة على صعيد باقي بنوك العينة.
	الأصول من المستوى الثالث Tier 3 assets	6.67	
	قيمة الأوراق المالية المتداولة او المتاحة للتداول	6.67	

المصدر: لجنة بازل للرقابة المصرفية

ويذكر أن قيم المؤشرات الفرعية المشار إليها والمتضمنة في كل مؤشر رئيسي، يتم ترجيحها بما يعكس الأهمية النسبية لكل منها، ومن ثم تحويل هذه القيم إلى أرقام معيارية (Normalization). ويتم بعد ذلك، توزيع القيم التي حصلت عليها المؤسسات المصرفية المتضمنة بالعينة على شرائح محددة متدرجة من حيث الأهمية النظامية. ويساعد ذلك السلطات الرقابية، على تحديد الإجراءات الواجب اتباعها بالنسبة لكل شريحة من المخاطر النظامية، لتعزيز قدرة المؤسسات المصرفية ذات الأهمية النظامية، على مواجهة المخاطر، من خلال إلزام كل منها بنسب متدرجة إضافية لمتطلبات رأس المال لمواجهة هذه المخاطر.

ب- نتائج تطبيق المنهجية: المتطلبات الإضافية لتعزيز رأس المال لمواجهة الخسائر

قامت لجنة بازل للرقابة المصرفية بتطبيق المنهجية المشار إليها لأول مرة عام 2009، على نحو 73 بنك أو مؤسسة مصرفية تم اختيارها من حيث الحجم ومن حيث رؤية السلطات الرقابية لدى بعض الدول، على أن تلك المؤسسات ذات أهمية نظامية على المستوى العالمي. وقد خلصت اللجنة إلى وجود 28 بنك أو مؤسسة مصرفية ذات أهمية نظامية على المستوى العالمي. وقد تم تحديد 27 منها استناداً لنتائج تطبيق المنهجية السابقة، في حين تم اختيار بنك واحد منها استناداً إلى تقييم السلطة الرقابية بدولته، بأنه ذو أهمية نظامية. وبالتالي تم توزيع هذه البنوك أو المؤسسات المصرفية، وفقاً لمجموعة من الشرائح المختلفة للأهمية النظامية باستخدام أسلوب "Clustering". وتشمل هذه الشرائح خمس شرائح رئيسية، حيث تبدأ الشريحة الأولى بالمستوى الذي يفوق المعيار الفاصل بين اعتبار البنك ذو اهمية نظامية أو لا، وهو ما يمثل أدنى مستوى من المخاطر النظامية ويستمر حتى القيمة A للمخاطر النظامية، ثم أربع شرائح متدرجة للأهمية النظامية متساوية من حيث مدى كل منها، وبالنهاية شريحة خامسة تمثل أعلى مستوى من الأهمية النظامية تفوق فيها مستويات المخاطر النظامية مستوى محدد وهو D.

واستناداً لهذه الشرائح المتدرجة من الأهمية النظامية، تم تعديل بند متطلبات رأس المال في اتفاقية بازل III، بما يتضمن إضافة رأس مال إضافي لتمكين المؤسسات المصرفية ذات الأهمية النظامية من امتصاص الصدمات المالية والاقتصادية ذاتياً. وتتدرج متطلبات رأس المال الإضافي من واحد في المائة من إجمالي الأصول المرجحة بالمخاطر لأدنى مستوى للمخاطر النظامية (الشريحة الأولى)، لتصل متطلبات رأس المال الإضافي إلى 3.5 في المائة لأعلى مستوى من المخاطر النظامية (الشريحة الخامسة). ويبين الجدول التالي رقم (2) توزيع الشرائح الخاصة بالأهمية النظامية ورأس المال الإضافي المفترض الاحتفاظ به في كل شريحة.

الجدول رقم (2)
الشرائح الخاصة بالأهمية النظامية للبنوك ذات الأهمية على المستوى العالمي ومتطلبات رأس المال الإضافية

الشريحة	قيم المؤشر	متطلبات رأس المال الإضافية %
1	A - الحد الفاصل	1
2	A-B	1.5
3	B-C	2
4	C-D	2.5
5	D- …..	3.5

المصدر: لجنة بازل للرقابة المصرفية.

ج- الآثار المتوقعة لتطبيق المتطلبات الإضافية لرأس المال

اهتم كل من مجلس الاستقرار المالي العالمي ولجنة بازل للرقابة المصرفية، بتقدير الآثار الاقتصادية الكلية المتوقعة لهذه التعديلات المقترحة لمتطلبات نسبة كفاية رأس المال بالنسبة المؤسسات المصرفية ذات الأهمية النظامية والتي سيتعين عليها تكوين رأس مال إضافي لمواجهة المخاطر النظامية. ولذلك فقد تم تكليف لجنة تقييم الآثار الاقتصادية الكلية بلجنة بازل في عام 2011، بدراسة أثر تطبيق المبادئ الرقابية المتعلقة بالبنوك أو المؤسسات المصرفية ذات الأهمية النظامية على مستوى الاقتصاد العالمي.

وتتكون هذه اللجنة من خبراء في النمذجة الاقتصادية وخبراء من المصارف المركزية من خمس عشرة دولة، بالإضافة إلى خبراء من المؤسسات المالية الدولية المختلفة، وفي مقدمتها صندوق النقد الدولي. وقد استندت تقديرات اللجنة بالأساس إلى تقييم الأثر الاقتصادي الكلي الناتج عن قيام المؤسسات المصرفية ذات الأهمية النظامية بزيادة هامش الفارق في أسعار الفائدة، بما يمكنها من تعزيز مستويات رأس المال وتكوين رأس مال إضافي لمواجهة المخاطر النظامية. وسيؤثر ذلك بالطبع على مستويات الائتمان الممنوح لعدد من الأنشطة الاقتصادية.

وقد قدرت اللجنة أن زيادة نسبة كفاية رأس المال للمؤسسات المصرفية ذات الأهمية النظامية وفقاً للمنهجية المحددة من لجنة بازل المشار إليها، سوف يؤدي إلى ارتفاع هامش أسعار الفائدة بنحو 5-6 نقطة أساس. وفي حال قيام هذه المؤسسات المصرفية بتكوين رأس مال إضافي بحدود واحد في المائة من الأصول المرجحة بالمخاطر على مدى فترة زمنية تستغرق ثمان سنوات، فإن ذلك سوف يؤدي إلى خسارة محدودة في معدلات النمو الاقتصادي العالمي بحدود 0.01 في المائة سنوياً، على أن يعود النمو سريعاً بعد ذلك وفي غضون فترة زمنية قصيرة لمساراته التوازنية المسجلة قبل ذلك.

ومن جانب آخر، اهتمت اللجنة كذلك بتقدير الأثر الاقتصادي المُجمع لتنفيذ كافة المتطلبات الرقابية الجديدة المتضمنة باتفاقية بازل III على النظام المالي ككل في الدول الخمس عشرة. وقدرت اللجنة، أثر قيام المؤسسات المصرفية ذات الأهمية النظامية بتكوين رأس مال إضافي بحدود 2 في المائة من الأصول المرجحة بالمخاطر على أقصى تقدير (وهو سيناريو شديد التحفظ وضعته اللجنة)، أنه سوف يؤدي إلى ارتفاع هامش أسعار الفائدة بنحو 31 نقطة أساس. ويؤثر ذلك، على خفض معدلات النمو في هذه الدول بحدود 0.04 في المائة سنوياً.

ولكن في مقابل هذه التكلفة المباشرة على النمو، فإن تنفيذ هذه المتطلبات الرقابية الجديدة لكل من اتفاقية بازل III والمؤسسات المصرفية ذات الأهمية النظامية، سوف يكون له أثراً اقتصادياً كلياً إيجابياً. ويتمثل ذلك في تقليل الخسائر المترتبة على تعرض الاقتصاد العالمي للهزات المالية الناتجة عن فشل أي من المؤسسات المالية ذات الأهمية النظامية والتي تؤدي إلى تراجع أنشطة الاقتصاد الحقيقي، وتتطلب حزم إنقاذ ضخمة من الحكومات يمولها دافعو الضرائب. وقد قدرت اللجنة، المكاسب الاقتصادية الناتجة من جراء قيام المؤسسات المصرفية ذات الأهمية النظامية بتكوين رأس مال إضافي لمواجهة الصدمات المالية والاقتصادية بزيادة متوقعة في مستويات النمو الاقتصادي بنحو 0.5 بالمائة، مقارنة بالسيناريو الأساسي. فيما تصل المكاسب الاقتصادية لتطبيق كل من حزمة المتطلبات الرقابية

الجديدة المتضمنة باتفاقية بازل III وقيام المؤسسات المصرفية ذات الأهمية النظامية بتعزيز رؤوس أموالها لخفض المخاطر النظامية معاً، زيادة متوقعة في معدلات النمو الاقتصادي تصل إلى نحو 2.5 بالمائة.

ويتضح مما سبق أن المكاسب الاقتصادية التي سوف يجنيها الاقتصاد العالمي من تطبيق حزمة التشريعات الرقابية الجديدة للحد من المخاطر النظامية للمؤسسات المصرفية ذات الأهمية النظامية على مستوى العالم، سوف يفوق بكثير التكلفة الوقتية المصاحبة لعملية تكوين رؤوس الأموال الإضافية المخصصة لمواجهة هذا النوع من أنواع المخاطر.
وتجدر الإشارة في هذا الإطار، إلى أن التقديرات الكمية الخاصة بكل من حجم التكلفة الاقتصادية من جهة والوفورات الإيجابية الناتجة عن تطبيق المتطلبات الرقابية الجديدة للمؤسسات المصرفية ذات الأهمية النظامية من جهة أخرى، تتباين بشكل كبير استناداً إلى عدد من الافتراضات والعوامل الرئيسية التي تؤثر بشكل كبير في تلك التقديرات والتي من بينها على سبيل المثال:

1. الافتراضات الخاصة بنسبة رأس المال الإضافي، التي يستلزم تكوينها من قبل المؤسسات المصرفية ذات الأهمية النظامية. فكلما زادت النسبة كلما ارتفع حجم التكلفة الاقتصادية وزادت مكاسب النمو الاقتصادي العالمي.

2. سرعة تطبيق هذه المبادئ الدولية، بما يعني الفترة الزمنية لتكوين المخصصات الإضافية لمواجهة المخاطر النظامية. فكلما زادت الفترة الزمنية كلما انخفض حجم التكاليف الاقتصادية المصاحبة لعملية تكوين رأس المال الإضافي، والعكس. ففي حالة اختيار المؤسسات المصرفية لمدة أقصر لتكوين رأس المال الإضافي فإن التكلفة الاقتصادية سوف تكون أكبر.

3. الأهمية النسبية للمؤسسات المصرفية ذات الأهمية النظامية في إجمالي الأصول والائتمان الممنوح والتي تختلف من دولة إلى أخرى.

4. حجم الآثار الانتشارية (Spillover Effects) الناتجة عن قرارات المؤسسات المصرفية ذات الأهمية النظامية.

5. مدى قدرة السياسات النقدية على التخفيف من الآثار السلبية المصاحبة لفترة تطبيق هذه المعايير.

ثالثاً: مبادئ التعامل مع المؤسسات المالية ذات الأهمية النظامية محلياً

قامت لجنة بازل للرقابة المصرفية، بناءً على طلب مجموعة دول العشرين، باستكمال الجهود المبذولة للحد من المخاطر النظامية على المستوى العالمي، بوضع إطار مرجعي مماثل ومكمل للإطار السابق يعالج المخاطر النظامية للمؤسسات المصرفية المحلية (D-SIBs). ويأتي ذلك من منطلق، أن الكثير من المؤسسات المصرفية المحلية وعلى الرغم من كونها قد لا تكون ذات أهمية نظامية على المستوى العالمي، إلا أنها قد تتسم بكونها ذات أهمية نظامية كبيرة على المستوى المحلي. كما ان البعض من هذه المؤسسات المصرفية قد يكون له علاقات ارتباطية عبر الحدود عبر فروعه بالخارج أو مع مؤسسات مصرفية أخرى في الدول المجاورة (أهمية نظامية إقليمية).

ويشار في هذا الصدد، إلى بعض الاعتبارات المهمة في سياق الإطار الخاص بالتعامل مع مخاطر المؤسسات المصرفية ذات الأهمية النظامية محلياً. وتتمثل هذه الاعتبارات بما يلي:

1. اعتماد هذا الإطار بشكل كبير على تقييم السلطات الرقابية لكل دولة لطبيعة المخاطر المالية والاقتصادية الكلية التي قد تنتج عن فشل أي من المؤسسات المصرفية ذات الأهمية النظامية، وذلك استناداً إلى طبيعة النظام الاقتصادي والمالي السائد بكل دولة. وبالتالي فهو إطار تحكمي إلى حد كبير.

2. يركز هذا الإطار على التعاون والتنسيق بين الجهات الرقابية المحلية وعبر الحدود، وذلك لأن فشل بعض المؤسسات المصرفية ذات الأهمية النظامية المحلية، قد يكون له تداعيات سلبية كبيرة عبر الحدود (تداعيات إقليمية). ولذلك من الضروري التعاون بين السلطات الرقابية المعنية للحد من المخاطر النظامية لتلك المؤسسات. ويمكن النظر في هذا الصدد، إلى الإطار الخاص بالمؤسسات المصرفية ذات الأهمية النظامية المحلية على كونه إطاراً مكملاً للإطار العالمي يهدف إلى الحد من المخاطر النظامية عبر الحدود.

3. يتيح هذا الإطار الرقابي، إمكانية قيام كل دولة بفرض معايير رقابية جديدة تتجاوز الحد الأدنى المقرر من قبل لجنة بازل، فيما يتعلق بتعزيز قدرة المؤسسات المصرفية ذات الأهمية النظامية المحلية على امتصاص ومواجهة الخسائر (HLA) .

4. مع أن المعايير الرقابية تركز على تعزيز قدرة المؤسسات المصرفية ذات الأهمية النظامية المحلية على امتصاص ومواجهة الخسائر، إلا أن هذا لا يمنع من إمكانية قيام السلطات الرقابية باتخاذ أية إجراءات رقابية أخرى قد تراها مناسبة، من بينها على سبيل المثال تشديد الرقابة المصرفية على هذه المؤسسات.

ويستند الإطار المقترح من لجنة بازل على مجموعة من المعايير التي يمكن تطبيقها على المؤسسات المصرفية والفروع والمؤسسات التابعة لها خارج حدود الدولة. كما يمكن تطبيقها كذلك على مستوى الفروع داخل كل دولة، وفقاً لما يسمح به الإطار القانوني والتنظيمي.

وسوف تقوم لجنة بازل بعمليات مراجعة دورية لتطبيق هذا الإطار على مستوى الدول، بحيث يتم تضمين نتائج هذه المراجعة في البرامج التي تهتم بعمليات التقييم الدوري لتنفيذ اتفاقية بازل III.

كذلك واستناداً إلى التكامل بين إطار معالجة المخاطر النظامية على المستوى العالمي والإطار الخاص بالحد من هذه المخاطر على المستوى المحلي، فإن لجنة بازل للرقابة المصرفية ترى أنه من الملائم أن تُلزم السلطات الرقابية المؤسسات المصرفية التي ترى أن لها أهمية نظامية على المستوى المحلي بنفس المتطلبات الرقابية الإضافية لرأس المال التي سوف يتم تنفيذها بشكل متدرج ابتداءً من يناير 2016.

هذا ويتكون إطار المؤسسات المصرفية ذات الأهمية النظامية محلياً بشكل رئيسي من أثني عشر مبدأ للتعامل مع المخاطر النظامية لهذه المؤسسات. وتشتمل المبادئ السبعة الأولى على المنهجية المقترحة لتحديد المؤسسات المصرفية ذات الأهمية النظامية المحلية، فيما تتطرق المبادئ الخمسة الأخيرة للمتطلبات الرقابية الإضافية لتعزيز قدرة هذه المؤسسات على مواجهة الخسائر، وذلك على النحو التالي.

أ- **منهجية تحديد المؤسسات المصرفية ذات الأهمية النظامية المحلية (المبادئ من 1 إلى 7):** تتطرق المبادئ السبعة الأولى إلى المنهجية المقترحة لتحديد المؤسسات المصرفية ذات الأهمية النظامية على المستوى المحلي. ويتمثل الهدف من هذه المنهجية في قياس مدى تأثير المؤسسة المصرفية على الاقتصاد المحلي في حالة الانهيار، حيث أن تلك المنهجية قد ينظر إليها إلى أنها (Loss Given Default). وتشمل المبادئ التالية:

المبدأ الأول: يجب على السلطات الرقابية المحلية تحديد وتبني منهجية لتقييم مستوى المخاطر النظامية المرتبطة بالمؤسسات المصرفية التي تقع تحت نطاق إشرافها وإلى أي مدى يعتبر أي من هذه المؤسسات ذات اهمية نظامية محلية.

المبدأ الثاني: لابد وأن تكون هذه المنهجية قادرة على أن تعكس حجم الآثار السلبية الناتجة عن فشل أي من المؤسسات المصرفية المحلية على النظام المالي المحلي ككل وليس فقط على مستوى المؤسسة المعنية.

المبدأ الثالث: يجب أن يقاس حجم المخاطر الناشئة عن فشل أي من هذه المؤسسات ذات الأهمية النظامية بالقياس إلى الاقتصاد المحلي والذي يمثل المرجعية الأساسية في هذا الصدد.

المبدأ الرابع: لابد وأن تقوم السلطات الرقابية في الدولة الأم، بتقييم المؤسسات المصرفية ذات الأهمية النظامية من منظور شامل ومجمع، فيما يتعين على السلطات الرقابية في الدولة المضيفة تقييم مستوى المخاطر النظامية المتعلقة بالفروع التابعة لهذه المؤسسة المصرفية داخل الدولة المضيفة.

المبدأ الخامس: لابد من تحديد المؤسسات المصرفية ذات الأهمية النظامية استناداً إلى مجموعة من المؤشرات الرئيسية وهي ذاتها المؤشرات المتضمنة في المنهجية الدولية، وذلك باستثناء مؤشر علاقات المؤسسة المصرفية عبر الحدود. وتقيس هذه المؤشرات حجم الآثار السلبية المترتبة على فشل أي من هذه المؤسسات على النظام المالي ككل. وتتمثل هذه المؤشرات في:

1. حجم المؤسسات المصرفية.
2. الارتباط بين أنشطة هذه المؤسسات المصرفية والمؤسسات المصرفية والمالية الأخرى داخل حدود الدولة.
3. مدى وجود بدائل للخدمات التي تقدمها هذه المؤسسات المصرفية، ودورها في البنية الأساسية للقطاع المالي.
4. مدى تطور وتقدم أو تعقد أنشطة هذه المؤسسات المصرفية.

المبدأ السادس: يجب على السلطات الرقابية أن تقوم بعمليات مراجعة دورية لمستوى المخاطر النظامية بالقطاع المالي.

المبدأ السابع: لابد للسلطات الرقابية من الإفصاح عن طبيعة المنهجية المتضمنة التي تبنتها لتحديد المؤسسات المصرفية ذات الأهمية النظامية والمعلومات والبيانات المعتمد عليها في هذا الصدد.

ب- **المتطلبات الرقابية الإضافية لتعزيز القدرة على امتصاص الخسائر (المبادئ من 8 إلى 12):** تتطرق المبادئ الخمسة الأخيرة، إلى المتطلبات الإضافية لرأس المال والواجب على البنوك ذات الأهمية النظامية المحلية الالتزام بها. ويتمثل الهدف من هذه المنهجية هنا، في قياس احتمالية انهيار المؤسسة المصرفية، حيث أن تلك المنهجية قد ينظر إليها على أنها (Probability of Default)، وذلك وفقاً للمبادئ التالية:

المبدأ الثامن: لابد وأن تقوم كل جهة رقابية بتوثيق المنهجيات والاعتبارات التي تم الاستناد إليها لتقييم مستوى رأس المال المطلوب لمواجهة أو امتصاص الخسائر والمحدد لكل مؤسسة مصرفية ذات أهمية نظامية. ولابد أن يكون هذا التقييم موضوعياً ومدعوماً بالأساليب الكمية المستخدمة والعوامل التي تم الاستناد إليها للوصول إلي هذا التقييم.

المبدأ التاسع: لابد وأن تكون المتطلبات الإضافية لكل مؤسسة مصرفية تتناسب مع طبيعة المخاطر النظامية المرتبطة بها، والمحددة من خلال المبدأ الخامس.

المبدأ العاشر: لابد للسلطات الرقابية المحلية أن تتأكد من توافق تطبيق إطار المؤسسات المصرفية ذات الأهمية النظامية المحلية مع أنظمتها المحلية. ويحق

للسلطات الرقابية في الدولة الأم ان تفرض متطلبات رقابية لامتصاص الخسائر تكون ملزمة أما على مستوى المؤسسة المالية أو المصرفية الأم ذات الأهمية النظامية أو على المستوى الشامل أو المجمع لهذه المؤسسة المالية أو المصرفية، بما يشمل الفروع التابعة لها، فيما يحق للسلطات الرقابية في الدولة المضيفة ان تفرض متطلبات رقابية إضافية على الفروع التابعة فقط لهذه المؤسسة المالية اذا ما ارتأت وجود مخاطر نظامية مصاحبة لنشاطها المالي بالدولة المضيفة. كما يجب على السلطات الرقابية في حالة ما إذا صُنف أي من مؤسساتها المصرفية على أنها ذات أهمية نظامية عالمية ومحلية في ذات الوقت، أن تفرض النسبة الأعلى لمتطلبات رأس المال المنصوص عليها في كل من إطاري المؤسسات المصرفية ذات الأهمية النظامية العالمية والمحلية.

المبدأ الحادي عشر: في حالة ما إذا صُنفت أحدى المؤسسات التابعة لأي من المؤسسات المصرفية بالخارج على كونها مؤسسة مالية ذات أهمية نظامية محلية فيجب في هذه الحالة ان تتعاون السلطات الرقابية في كل من دولة المقر والدولة المضيفة فيما يتعلق بنسبة رأس المال الإضافي الواجب تكوينها وذلك بما يتوافق مع القوانين والتشريعات الخاصة بالدولة المضيفة.

المبدأ الثاني عشر: لابد وأن يتم استيفاء متطلبات رأس المال الإضافي من خلال الشريحة الأولى لرأس المال (Common Equity Tier 1). ويحق للسلطات الرقابية إضافة لذلك، أن تفرض متطلبات رقابية أخرى بخلاف متطلبات رأس المال الإضافي ترى من الضروري أن تلتزم بها المؤسسات المصرفية ذات الأهمية النظامية المحلية.

رابعاً: التجارب الرقابية العالمية في التعامل مع المؤسسات المصرفية ذات الأهمية النظامية محلياً

يتعرض هذا الجزء لبعض التجارب الرقابية العالمية في التعامل مع المؤسسات المصرفية ذات الأهمية النظامية محلياً، وذلك بالاستناد إلى مسوح ودراسات صندوق النقد والبنك الدوليين. كما يشمل كذلك، التعرف على تجارب بعض الدول منفردة مثل كندا واستراليا، بهدف الاستفادة من التجارب الرقابية المتاحة في هذا المجال.

ففي هذا الصدد يقوم البنك الدولي بإجراء مسح دوري حول إجراءات تنظيم القطاع المصرفي والرقابة المصرفية. وقد حرص البنك مؤخراً على تضمين المسوحات الحديثة من هذا الاستبيان لبعض الاسئلة التي تغطي مدى تعامل السلطات الرقابية مع المؤسسات المصرفية ذات المخاطر النظامية لديها، ونوعية الإجراءات الرقابية المتبناة في هذه الحالة.

وقد أشارت نتائج مسح حديث أجراه البنك في هذا المجال، إلى أن حوالي نصف الدول المتضمنة في المسح (45 في المائة) تتبنى نظام خاص بالرقابة المصرفية للمؤسسات ذات الأهمية النظامية يختلف عن النظام المطبق على المؤسسات المالية الأخرى. وكان واضحاً، اختلاف الإجراءات الرقابية المتبناة من قبل السلطات الرقابية بشكل كبير من دولة لأخرى، حيث تتدرج هذه الإجراءات الرقابية من تشديد إجراءات الرقابة على هذه المؤسسات إلى فرض متطلبات رقابية إضافية، إلى جانب قيام بعض الدول المتضمنة في المسح (11 دولة) بوضع قيود على زيادة حجم المؤسسات المالية الكبيرة أو المؤسسات ذات علاقات الترابط القوية مع المؤسسات المالية الأخرى.

كذلك وأوضح هذا المسح، أن أغلب الدول التي تقوم بمراقبة هذه المخاطر، لديها إدارات متخصصة بهذا المجال، في حين أن الدول التي لا تمتلك إطاراً منفصلاً لمراقبة مخاطر المؤسسات المالية ذات الأهمية النظامية، عزت ذلك إلى عدم امتلاكها للخبرات والقدرات التي تمكنها من المراقبة الدقيقة لأنشطة هذه المؤسسات. وأشارت العديد من السلطات الرقابية

التي تقوم بتبني إطار لمراقبة المخاطر النظامية، إلى وجود فريق عمل أو إدارة معنية في هذه السلطة الإشرافية مختصة برصد مخاطر هذه المؤسسات.

كذلك أشارت من جانب آخر نتائج هذا المسح، إلى أن السلطات الرقابية التي تقوم بمراقبة المخاطر النظامية تعتمد على عدد كبير من المؤشرات لرصد مخاطر هذه المؤسسات. ومن أهم هذه المؤشرات، معدل كفاية رأس المال، ومعدلات الرفع المالي، ومستويات الربحية، والتوزيع القطاعي للقروض الممنوحة، ونسب المخصصات، وأسعار الأسهم وأسعار المساكن، وغيرها من المؤشرات الأخرى.

من جانب آخر، أظهرت دراسة لصندوق النقد الدولي[3] بالاستناد إلى التجارب الدولية، إلى أن وجود المؤسسات ذات المخاطر النظامية يستلزم من السلطات الرقابية فرض متطلبات إضافية لرأس المال لامتصاص الخسائر HLA، كما يستلزم تبني خطط لتجاوز الصدمات في حالة تعرض أي من المؤسسات المالية ذات الأهمية النظامية لمخاطر الفشل لضمان استعادة النشاط، بالإضافة إلى الحاجة لتشديد مستويات الرقابة المصرفية وتبني سياسات رقابية هيكلية وغير اعتيادية للحد من مخاطر المؤسسات المالية ذات الأهمية النظامية.

وتظهر هذه الدراسة، حرص الكثير من السلطات الرقابية على مستوى العالم على فرض متطلبات إضافية لتعزيز قدرة المؤسسات المصرفية على امتصاص الخسائر. فعلى سبيل المثال، اهتمت السلطات الرقابية الاسترالية بتطبيق مقررات بازل III بحلول يناير عام 2013 وإضافة متطلبات رأس مال إضافية بواقع 3 في المائة بحلول عام 2016 للحد من المخاطر النظامية. كما قامت كوريا الجنوبية بفرض متطلبات رأس مال إضافية للحد من مخاطر المؤسسات المالية ذات الأهمية النظامية. كذلك اهتمت السويد بالإسراع في تطبيق مقررات بازل III إضافة إلى فرض متطلبات رأس مال إضافية بنسبة 3 في المائة عام 2013 ونسبة 5 في المائة عام 2015.

[3] صندوق النقد الدولي Addressing Risk Through Higher Loss Absorbency ، 2012

ومن جهتها تفرض هيئة الرقابة المالية في سويسرا، على البنكين الأكبر لديها متطلبات لرأس المال تغطي 19 في المائة من الأصول المرجحة بالمخاطر من بينها 9 في المائة تمثل Contingent Capital بحلول عام 2016. وتهدف هذه السلطات الرقابية من ذلك، الحد من تعرض هذه المؤسسات المصرفية لأية صدمات مالية، أو على الأقل في حالة تعرضها لذلك ضمان قدرتها على تجاوز هذه الأزمة واستمرارها في أنشطتها الرئيسية. كذلك تناقش من جهة أخرى المملكة المتحدة مقترحاً برفع نسبة تغطية رأس المال للأصول المرجحة بالمخاطر بنسبة 3 في المائة إضافية عن المقرر وفقاً لمقررات بازل III للمؤسسات المالية الكبيرة. وتفرض الولايات المتحدة متطلبات إضافية لرأس المال بحدود 1-3 في المائة على المؤسسات المالية والمصرفية ذات الأنشطة المالية المعقدة.

ومن جانب آخر، ووفقاً لنفس الدراسة وفيما يتعلق بالإجراءات الرقابية الأخرى للحد من مخاطر هذه المؤسسات، قام عدد من السلطات الرقابية بتبني خطط لاستعادة النشاط وتجاوز الصدمات وذلك في كل من استراليا وكندا وسويسرا وبريطانيا والولايات المتحدة بالتعاون مع المؤسسات المالية ذات الأهمية النظامية. وقد وضع بعضها كذلك قيوداً على حجم المؤسسة والأهمية السوقية والحصة السوقية للمؤسسات المالية ذات الأهمية النظامية (سويسرا والولايات المتحدة)، فيما تبنى بعضها الآخر سياسات أو إجراءات رقابية هيكلية أخرى لوضع حدود قصوى على عمليات الإقراض بين البنوك والانكشافات على المؤسسات المالية الأخرى (سويسرا) ومراقبة لحجم الإقراض إلى إجمالي مصادر الإقراض المستقرة (استراليا) ومتطلبات إضافية للإفصاح بالنسبة لهذه المؤسسات (كندا).

وبصورة عامة، أشارت دراسة صندوق النقد الدولي، إلى أن تحديد مقدار رأس المال المطلوب لمواجهة الصدمات يعتمد على قدرة دافعي الضرائب على تمويل هذه المؤسسات حال فشلها. فكلما انخفضت متطلبات رأس المال لمواجهة الصدمات، كلما زادت الحاجة للاعتماد على أموال دافعي الضرائب لإنقاذ هذه المؤسسات حال فشلها. وكذلك كلما زادت احتمالات تلقي أي من هذه المؤسسات لدعم سيادي في حالة الاخفاق، كلما انخفضت كلفة

تمويل متطلبات رأس المال الإضافي بالنسبة لهذه المؤسسات. وتعتمد طرق تقدير متطلبات رأس المال الإضافية، على حجم القاعدة الرأسمالية وتكاليف تمويل رأس المال الإضافي واحتمالات توقع فشل أي من هذه المؤسسات والتي يتم تحديدها استناداً إلى البيانات التاريخية الخاصة بعدد مرات الفشل او تعثر هذه المؤسسات خلال فترات زمنية طويلة نسبياً.

هذا ويعرض الجزء التالي من الدراسة تجارب بعض المصارف العالمية في كل من كندا واستراليا بالمزيد من التفاصيل فيما يتعلق بالتعامل مع مخاطر المصارف ذات الأهمية النظامية المحلية.

أ. تجربة كندا:

قامت السلطات الرقابية في كندا في بداية عام 2013 بتحديد المؤسسات المصرفية ذات الأهمية النظامية المحلية ممثلة في أكبر ستة بنوك على مستوى الدولة. وذلك بهدف تقليل احتمالات تعرض أي من البنوك لخسائر قد تنعكس سلباً على الاقتصاد الكندي ودافعي الضرائب. وقد تم الاعتماد على معايير حجم البنك، وعلاقاته الارتباطية بالمؤسسات المالية الأخرى، ومدى وجود بدائل للخدمات المالية لهذا البنك، ومدى تطور وتقدم أنشطته. وقد تم اتخاذ القرار استناداً إلى التشاور بين مكتب مراقبة الهيئات المالية وبين كافة هيئات الرقابة المالية المنظمة فيدرالياً والتي يهدف عملها إلى ضمان وجود نظام مالي متطور ومنافس لزيادة مستويات الثقة. واستناداً إلى قرارات هذه الهيئات الرقابية، ستخضع هذه البنوك للإجراءات الرقابية التالية:

1- مستويات صارمة من الرقابة المصرفية بشكل مستمر.
2- متطلبات صارمة للإفصاح المالي.
3- متطلبات إضافية لرأس المال بحدود 1 في المائة بحلول يناير 2016.

وقد اعتمد أساس تقييم البنوك الكندية ذات الأهمية النظامية على الإطار الذي قامت بإعداده لجنة بازل للرقابة المصرفية. ويؤكد هذا الإطار، كما سبقت الإشارة، إلى وجود علاقة ارتباطية بين حجم البنك ومستويات ارتباطه بالمؤسسات المالية الأخرى ومدى وجود بدائل له مع حجم الخسائر المالية المترتبة في حال فشله. وتم الاعتماد في هذا الصدد على عدد من المؤشرات تتمثل في:

1. حجم الأصول: تم تقييم حجم الأصول المجمعة للبنوك الكندية وتم تحديد أماكن إصدار هذه الأصول (أي ما إذا كانت هذه الأصول تم منحها في كندا أو خارجها). وقد أشارت البيانات إلى أن البنوك الستة الرئيسية في كندا تستحوذ على 90 في المائة من إجمالي الأصول البنكية، وأشارت النتائج إلى تضاؤل حجم الفروقات في حجم الأصول بين البنوك الكندية إذا ما تم التركيز على الأصول الممنوحة بكندا فقط.

2. حجم الارتباط مع المؤسسات المالية الأخرى: تم قياس حجم الأصول الممنوحة لمؤسسات مالية أخرى وحجم الخصوم المستحقة لمؤسسات مالية أخرى Intra-Financial Liabilities وهو ما أشار أيضاً إلى ارتفاع الأهمية النسبية لهذه البنوك الست السابق الإشارة إليها.

3. مدى وجود بدائل لخدمات البنك: كما سبقت الإشارة تزداد الأهمية النظامية للبنك كلما صعب إيجاد بديل لخدماته أو كلما صعب إيجاد مشارك لدوره في القطاع المالي. وبالتالي تم النظر في هذا الصدد إلى طبيعة الدور الذي يقوم به البنك كمزود للخدمات المالية أو أهميته النسبية في نظم الدفع والتسويات. وقد تم تقدير ذلك استناداً لبعض المؤشرات الخاصة بالأهمية النسبية لهذه البنوك في حجم نظم الدفع والتسويات والمقاصة وفي الخدمات المالية الأخرى. وقد خلصت السلطات الرقابية إلى سيطرة هذه البنوك على هذه النظم. فعلى سبيل المثال وجدت السلطات أن بنكين يقومان بالدور الرئيسي في توفير السيولة بالدولار الكندي لتسوية تعاملات النقد الأجنبي من خلال شبكة بنك CLS. وخلصت كذلك إلى سيطرة أكبر بنك كندي على نظام التسوية والمقاصة الخاص بالأوراق المالية في كندا ووجدت أن أحد

البنوك الكبرى مسيطراً أيضاً على تسوية تعاملات الصرف الأجنبي بين البنوك الكندية بالدولار الكندي مقابل العملات الأجنبية الأخرى.

وعلى ضوء ما سبق، توصل مكتب مراقبة الهيئات المالية إلى أن البنوك الكندية الخمس الكبرى تلعب دوراً مهماً في عدد من الأنشطة المالية بالقطاع المالي الكندي. وتختلف الأهمية النسبية وترتيب هذه البنوك من حيث الأهمية النظامية وفقاً للمقياس الذي يتم الاعتماد عليه على صعيد المؤشرات المشار إليها. وإضافة للبنوك الخمس، تم تحديد بنك سادس يمثل أهم بنك في البنوك الصغرى (الأقل من حيث الأهمية) لينضم لقائمة البنوك ذات الأهمية النظامية المحلية. وتقوم الهيئات الرقابية بمراجعة قائمة هذه البنوك وتحديثها بشكل دوري استناداً إلى التطورات المحلية والعالمية بما يتوافق مع متطلبات لجنة بازل.

واستناداً إلى ما سبق خلص المكتب إلى ضرورة تشديد الرقابة على هذه البنوك الخمس وفرض متطلبات رقابية واحدة عليها عوضاً عن تبني مؤشر مرجح لتحديد الأهمية النظامية لكل منها على حده. كذلك ومن جهة أخرى وجدت الهيئة صعوبة في تقييم الأثر السلبي الناتج عن فشل أي من هذه البنوك على الاقتصاد الكندي على حده وهو ما رجح فرضية التعامل معها بدرجات محددة للمخاطر وبدون أي تفرقة بينها من حيث مستويات المخاطر.

ومن ثم استهدفت السلطات الرقابية فرض متطلبات رقابية أعلى على هذه البنوك لتعزيز قدرتها على امتصاص الخسائر (HLA) بما يعادل 1 في المائة من الأصول المرجحة بالمخاطر، بما يعكس مدى خطورة فشل هذه المؤسسات النظامية وأهمية هذه البنوك في القطاع المالي الكندي وبذلك تم رفع متطلبات الشريحة الأولى لرأس المال إلى 8 في المائة بحلول يناير 2016. كذلك تم تبني حزمة أخرى موسعة من الإجراءات الرقابية التي بإمكانها المساهمة في تجاوز فشل أي من هذه المؤسسات

ونظراً لكون حجم خسائر هذه المؤسسات المالية كنسبة من الأصول المرجحة بالمخاطر خلال الخمسة وعشرين عاماً الماضية لم يتعد نسبة 2.5 في المائة التي تمثل (Buffer Capital Conservation) ونسبة واحد في المائة الإضافية المخصصة لمواجهة المخاطر النظامية، فإن مكتب مراقبة الهيئات المالية وجد أن البنوك الكندية التي لديها مستويات تعادل 8 في المائة للشريحة الأولى لرأس المال سوف تكون قادرةً على تجاوز عدد كبير من الصدمات التي يمكن أن تتعرض لها. كما أشار إلى أنه، كلما ازداد اعتماد البنوك في تمويل هذه الشريحة على المصادر الذاتية كلما ازدادت قدرتها على مواجهة الصدمات.

وتزامناً مع ذلك اتجهت السلطات الرقابية الكندية إلى فرض متطلبات جديدة للرقابة المصرفية على المؤسسات المالية ذات الأهمية النظامية تمثلت في تشديد عمليات الرقابة بما يساهم في الحد من مخاطر المؤسسات المالية ذات الأهمية النظامية وذلك بما يتضمن زيادة دورية عمليات الرقابة الميدانية والمكتبية، مع الاعتماد على زيادة مستويات الافصاح فيما يتعلق بعمليات إدارة المخاطر من قبل هذه البنوك وزيادة مستويات التواصل بين الهيئات الرقابية ومجالس إدارات هذه البنوك، بالإضافة إلى التوسع في الاعتماد على الخبرات المتخصصة في مجالات مخاطر الائتمان ومخاطر السوق ومخاطر العمليات وحوكمة الشركات والتعاون مع الهيئات الرقابية الأخرى في الخارج والداخل بالإضافة إلى قيام الهيئات الرقابية بالتأكد من قيام تلك المؤسسات بإدارة المخاطر بشكل سليم والتأكد من قيامها بالاعتماد بشكل منتظم على اختبارات الضغط للتقييم الدوري لمدى ملاءمة مستويات السيولة ورأس المال.

ومما لا شك فيه أن هذا الأمر يتطلب التزام البنوك ذات الأهمية النظامية بمعايير الافصاح ونشر البيانات الخاصة بإدارة المخاطر بشكل دوري وفقاً للممارسات الدولية بشكل يسمح بتسهيل عمل السلطات الرقابية وتعزيز مستويات الثقة في القطاع المالي.

ب. تجربة استراليا:

تعتبر البنوك الاسترالية الأربعة الكبرى ذات أهمية نظامية محلية حيث تسيطر على النصيب الأكبر من القطاع البنكي وتستخدم نفس نماذج الأعمال وترتبط بعلاقات تبادلية وثيقة ببعضها البعض ومن ثم فهي تعتبر ذات أهمية نظامية متماثلة إلى حد كبير بما يعكس حرص السلطات الاسترالية على ألا يقل عدد البنوك المسيطرة على السوق عن أربعة بنوك.

وتقوَّم أصول البنوك الاسترالية الأربعة الكبرى بنحو 200 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي ويتسم القطاع المصرفي الاسترالي بمستويات مرتفعة من التركز مقارنة بالقطاعات المصرفية في الدول المتقدمة الأخرى كذلك تسيطر البنوك الأربعة على نحو 80 في المائة من إجمالي الأصول المصرفية. وقد استخدمت دراسة لصندوق النقد الدولي نفس المؤشرات والمنهجية الخاصة بلجنة بازل لتحديد البنوك ذات الأهمية النظامية العالمية ولكن على المستوى المحلي ولكن مع الاعتماد على الاقتصاد المحلي كأساس للمقارنة وتتمثل هذه المؤشرات في:

1. حجم المؤسسات المصرفية.
2. الارتباط بين أنشطة البنك والمؤسسات المالية الأخرى داخل حدود الدولة.
3. مدى وجود بدائل للخدمات التي تقدمها هذه المؤسسة المصرفية، ودورها في البنية الأساسية للقطاع المالي (مع الأخذ في الاعتبار زيادة مستويات التركز في القطاع المصرفي الاسترالي).
4. مدى تطور وتقدم أو تعقد أنشطة البنك مع الأخذ في الاعتبار لاعتبارات التعقد الناتجة عن إدخال منظومة التعاملات المالية عبر الحدود.

وبتطبيق هذه المنهجية تم التأكد بالفعل من أن البنوك الاسترالية الأربعة الكبرى ذات أهمية نظامية. ومع أن بعض البنوك المحلية الصغيرة ظهر لها أهمية نظامية على المستوى

الإقليمي ولكن على ضوء عمليات الاستحواذ التي تمت مؤخراً فقد بات من السهل إيجاد بديل لعمليات هذه البنوك وبالتالي لم يتم تصنيفها ضمن قائمة البنوك ذات الأهمية النظامية. وكذلك ظهرت مؤسسة مالية صغيرة تسيطر على البنية الأساسية الخاصة بخدمات نظم الدفع لعدد كبير من المؤسسة المالية ولكن نظراً لصغر حجم هذه المؤسسات المالية لم يثبت وجود مخاطر نظامية متعلقة بها.

أما فيما يتعلق بالعلاقات الارتباطية بين البنوك من جهة ووجود بدائل لخدمات هذه البنوك في القطاع المالي ودرجة تعقد أو تطور أنشطة البنك من جهة أخرى، فهي وإن كانت أمور تخضع للتقدير الشخصي وقد تختلف من مؤسسة لأخرى، إلا أنه بتطبيق المؤشرات الخاصة بهذه المجموعة من العوامل اتضح فقط تغير الأهمية النسبية للبنوك الاسترالية الأربعة الكبرى ذات الأهمية النظامية وفقاً للعنصر أو المؤشر محل الاعتبار. إلا أن ذلك لم يغير شيئاً من اعتبار هذه البنوك الأربعة ذات أهمية نظامية وخاصة مع ارتفاع نسبة التمويل بالجملة Wholesale funding ونسبة القروض إلى الودائع والأوراق المالية المعدة للتداول.

وبشكل عام تعتبر الشريحة الأولى لرأس المال في البنوك الاسترالية الكبرى في المتوسط أعلى من مثيلاتها في عدد من البنوك ذات الأهمية النظامية الأخرى في عدد من الدول الأخرى (16 دولة)، وذلك مع الأخذ في الاعتبار المنهج المتحفظ لهيئة الرقابة الاحترازية الاسترالية Authority. ومع ذلك، فقد تبنت السلطات الرقابية استراتيجية متعددة المحاور لتقليل المخاطر النظامية المرتبطة بهذه البنوك بما يتضمن تعزيز آليات الرقابة على أساس المخاطر وخطط وقائية لاستعادة النشاط حال تعرض أي منها للمخاطر المالية وتبني منهج متحفظ فيما يتعلق بتحديد المخاطر ورأس المال المخصص لامتصاص المخاطر.

خامساً: تجارب واحتياجات تطبيق هذه المبادئ الجديدة في الدول العربية

يأتي الحد من المخاطر النظامية للمؤسسات المصرفية ذات الأهمية النظامية المحلية، على رأس أولويات السلطات الرقابية في الدول العربية، وذلك على ضوء اهتمام هذه السلطات بدعم متانة وسلامة القطاع المالي في الدول العربية وتعزيز دوره في دعم النمو الشامل واستقرار الاقتصاد الكلي.

ويكتسب موضوع المؤسسات المصرفية ذات الأهمية النظامية المحلية، أهمية كبيرة على مستوى الدول العربية والتي وأن لم يصنف أي من مصارفها بين المصارف ذات الأهمية النظامية العالمية، إلا أن بعض المصارف العربية لها دور كبير في عمليات منح الائتمان وتوظيف المدخرات في دولها. كما ان بعضها له دور مماثل على المستوى الإقليمي.

فوفقاً للبيانات المتاحة، يستحوذ عدد من المصارف العربية على جزء مهم من إجمالي أصول وخصوم القطاع المصرفي العربي. ويستدعي ذلك، تقييم مستوى المخاطر النظامية التي قد ترتبط بهذه المصارف. ففي هذا الصدد، وعلى سبيل المثال تسيطر عشرة مؤسسات مصرفية عربية على نحو 23 بالمائة من إجمالي أصول القطاع المصرفي وإجمالي الائتمان الممنوح، وعلى نحو 24 بالمائة من إجمالي الودائع المصرفية و21 بالمائة من إجمالي الشريحة الأولى من رؤوس أموال المصارف العربية.

من جانب آخر، فإن بعض هذه المصارف العربية لها دور بارز في العمليات المصرفية على مستوى الإقليم. فعلى سبيل المثال، تتوزع محفظة الأصول الخاصة بأحد المصارف المتضمنة في قائمة أكبر عشرة مؤسسات مصرفية عربية بواقع 20 بالمائة فقط داخل دولة المقر ونحو 80 بالمائة خارج دولة المقر. وتسهم أنشطته بالخارج في توليد نحو 79 بالمائة من إيراداته. وتمثل أنشطته الائتمانية في الدول العربية نحو 54 بالمائة من محفظته الائتمانية.

وبالتأكيد فإن لهذه المصارف العربية وغيرها من المصارف الأخرى دوراً مهماً في عمليات منح الائتمان وتمويل المشروعات الكبرى على مستوى الدول العربية، ويتطلب ذلك، تقييم مستويات المخاطر النظامية المرتبطة بتلك المصارف وذلك على ضوء عنصرين مهمين وهما:

- ارتفاع مستويات التركز في الكثير من القطاعات المصرفية العربية مقارنة بالنسب المثيلة على مستوى باقي المجموعات الجغرافية الأخرى، وهو ما يعني احتمالات وجود بعض المصارف ذات الأهمية النظامية المحلية.

- تداخل وتنامي حجم أنشطة وعمليات بعض المصارف على المستوى الإقليمي، وهو ما يشير إلى احتمالات وجود بعض المصارف ذات الأهمية النظامية على المستوى الإقليمي.

هذا وتجدر الإشارة إلى أن بعض السلطات الرقابية العربية، قد أقدمت على تطوير منهجية للتعرف على المصارف ذات الأهمية النظامية محلياً. وفيما يلي التعريف بتجربتي مؤسسة النقد العربي السعودي ومصرف قطر المركزي على سبيل المثال.

أ – تجربة مؤسسة النقد العربي السعودي:

قامت مؤسسة النقد العربي السعودي بتطوير منهجية تقييم وتحديد المؤسسات المصرفية ذات المخاطر النظامية محلياً، وهي متماشية مع المنهجية المتبعة من قبل لجنة بازل للرقابة المصرفية. وقد اعتمدت المؤسسة في هذه المنهجية عدد من المؤشرات التي تعكس الجوانب المختلفة وآليات العمل المتعددة للنظام المصرفي السعودي. وقد أخذت المؤسسة بعين الاعتبار خصائص كل بنك مثل الحجم، درجة الترابط، إمكانية الإحلال، ودرجة التعقيد، والتي سيكون لها تأثير كبير على النظام المصرفي في حالة الإفلاس.

منهجية التقييم المستخدمة

تعكس هذه المنهجية التأثير المتوقع على النظام المصرفي السعودي في حالة إفلاس مصرف ذو مخاطر نظامية محلياً. ويجب أن يتم تقييم تأثير إفلاس مصرف ذو مخاطر نظامية محلياً على الاقتصاد المحلي (تحديد مثل هذه المصارف)، مرة واحدة كل عام مع الأخذ بعين الاعتبار خصوصية كل مصرف اعتماداً على ما تراه السلطات وبناءً على تقارير التفتيش، على أن تبدأ هذه العملية في شهر فبراير من كل عام. كذلك يجب على المصارف التي تم تحديدها على أنها مصارف ذات مخاطر نظامية محلياً ان تلتزم (بمقاييس أعلى للقدرة على امتصاص الخسائر)، وذلك ابتداءً من يناير 2016. وفيما يلي عناصر هذه المنهجية.

1. تقييم المخاطر النظامية:

يجب أن يتم تقييم الاهمية النظامية للمصرف على المستوى المجمع (كمجموعة بنكية). تعتمد المنهجية المتبعة في المملكة العربية السعودية لتحديد المصارف ذات المخاطر النظامية على أربعة أجزاء محددة، كل جزء له وزن مختلف عن الآخر اعتماداً على مكونات كل جزء من هذه الاجزاء الجدول رقم (3). وتتمثل هذه المكونات في: حجم البنك وحجم التعرض الكلي، مقاساً بمؤشر الرفع المالي المنصوص عليها في بازل، ودرجة التداخل للبنك نفسه، و درجة التداخل مع المؤسسات المالية. ويتم قياس درجة التداخل من خلال: أولاً، حجم الاصول داخل النظام المالي، و ثانياً، حجم الخصوم داخل النظام المالي. وكذلك تضم هذه المكونات: درجة التعقيد، من خلال قياس القيمة المتوقعة للمشتقات الغير رسمية (OTC)، وبالإضافة إلى إمكانية الاحلال، والمرتبطة بنشاطات المصرف وتأثيرها في حالة الإفلاس.

الجدول رقم (3)
أوزان مكونات تحديد المصارف ذات المخاطر النظامية
مؤسسة النقد العربي السعودي

الجزء والوزن	الاجزاء الفرعية	وزن كل جزء
الحجم ، (30%)	- حجم التعرض الكلي كما هو معرف في بازل III والخاصة بمؤشر الرفع المالي	%30
درجة التداخل (30%)	- حجم الاصول داخل النظام المصرفي - حجم الخصوم داخل النظام المصرفي - اجمالي قيمة الاوراق المالية القابلة للبيع	%10 %10 %10
درجة التعقيد (10%)	- القيمة المتوقعة للمشتقات الغير رسمية (OTC)	%10
امكانية الاحلال (30%)	- حجم المدفوعات المنفذة من خلال نظام المدفوعات	%30

2. كيفية احتساب الدرجات:

بعد احتساب الدرجات لكل مصرف، المصارف التي حصلت على درجات أكثر من مستوى معين (حد الأهمية) سيتم اعتبارها تلقائياً بنوك ذات مخاطر نظامية محلياً. كما يجوز للسلطات (مؤسسة النقد العربي السعودي) أن تضيف أي مصرف لم يتعد (حد الأهمية) إلى قائمة المصارف ذات المخاطر النظامية محلياً ، بناءً على حكمها الشخصي و تقارير المفتشين. واستناداً إلى ما سبق، هناك أربعة شرائح بين (حد الأهمية) و شريحة واحدة إضافية في البداية (4+1)، بحيث سيتم توزيع البنوك على هذه الشرائح بناءً على الدرجات التي حصلت عليها.

الجدول رقم (4)
توزع شرائح التصنيف
لدى مؤسسة النقد العربي السعودي

الشريحة	درجات الشريحة
1	%15 – X
2	%20 - %15.1
3	%25 - %20.1
4	%30 - %25.1
5	%100 - %30.1

X : تمثل حد الأهمية و تساوي 10%.

3. **المتطلبات الإضافية لرأس المال لمواجهة الخسائر**:

يتمثل الهدف من (المتطلبات الإضافية لرأس المال لمواجهة الخسائر) للمصارف للبنوك ذات المخاطر النظامية محلياً، في تقليل احتمالية الإفلاس بالمقارنة مع المؤسسات بدون المخاطر النظامية، عاكسةً بذلك التأثير الكبير المتوقع على النظام المالي المحلي في حالة الإفلاس. وتتناسب (المتطلبات الإضافية لرأس المال لمواجهة الخسائر) المفروضة على المصرف السعودي مع درجة الأهمية النظامية للمصرف، والتي تم تحديدها ضمن عملية التقييم و التحديد. ويجب أن يتم مقابلة هذه المتطلبات بشكل كامل من الأسهم العادية - المستوى الأول. وبالإضافة إلى ذلك، يحق لمؤسسة النقد العربي السعودي، فرض أية متطلبات أخرى تعتبرها مناسبة لتحديد المخاطر التي يمكن أن تنشأ من المصارف ذات المخاطر النظامية محلياً مثل خطط الإنعاش وأية مقاييس أخرى تراها ضرورية. وستتأكد المؤسسة ان جميع المصارف ذات الأهمية النظامية المتساوية في المملكة العربية السعودية، بغض النظر إذا كانت مصارف

محلية، فروع لمجموعات مصرفية أجنبية، أو فروع لمصارف ذات أهمية نظامية عالمية، أو فروع لمصارف أجنبية ستخضع لنفس (المتطلبات الإضافية لرأس المال لمواجهة الخسائر).

عند تحديد فرع لمصرف أجنبي على انه ذو مخاطر نظامية محلياً، ستقوم مؤسسة النقد العربي السعودي بالتنسيق والتعاون مع السلطات في البلد الأم للمصرف ذو المخاطر النظامية محلياً للموافقة على المقاييس (المتطلبات الإضافية لرأس المال لمواجهة الخسائر) المناسبة.

الجدول رقم (5)
الشرائح و المتطلبات الإضافية لرأس المال لمواجهة الخسائر
لدى مؤسسة النقد العربي السعودي

الشريحة	درجات الشريحة	المتطلبات الاضافية لرأس المال لمواجهة الخسائر (الأسهم العادية كنسبة من الأصول المرجحة بالمخاطر)
1	% 15.0 - %10.0	%0.5
2	% 20.0 - %15.1	%1.0
3	% 25.0 - %20.1	%1.5
4	% 30.0 - %25.1	%2.0
5	% 100 - %30.1	%2.5

ب- تجربة مصرف قطر المركزي:

قام مصرف قطر المركزي، بإعداد نموذج لتحديد المصارف ذات المخاطر النظامية محلياً وذلك وفقاً للعوامل والأوزان، التالية الواردة في الجدول رقم (6).

الجدول رقم (6)
أوزان تحديد المصارف ذات المخاطر النظامية
لدى مصرف قطر المركزي

العامل	الوزن النسبي للعامل (%)	العامل الفرعي	الوزن النسبي للعامل الفرعي
الحجم (مجمع)	%25	إجمالي التعرض ويشمل البنود داخل و خارج الميزانية	%100
التداخل (على المستوى المحلي)	%25	حجم الأصول داخل النظام المصرفي حجم الخصوم داخل النظام المصرفي	%20 %80
سهولة الإحلال (على المستوى المحلي)	%25	حجم التمويل الإسلامي المقدم إجمالي القروض (قطاع خاص، حكومة، أفراد، شركات) التعرض للقطاع العقاري الأصول تحت الحفظ	%20 %30 %20 %30
درجة التعقيد (مجمع)	%25	المشتقات (CTC) إجمالي الأوراق المالية غير الحكومية حجم العمليات الأجنبية	%40 %30 %30

ويرى مصرف قطر المركزي أن إطار العمل المقترح، ينسجم مع ما جاء في منهجية لجنة بازل للرقابة المصرفية، وبما يتناسب مع طبيعة الاقتصاد المحلي وللقطاع المصرفي المحلي في دولة قطر.

1) **المنهجية المتبعة لاحتساب وتحديد الدرجات لكل بنك:** وتشمل:

(تعرض البنك / التعرض الكلي للقطاع) * الوزن النسبي للعامل (%) = الدرجة

وقد تم تقسيم المصارف ذات المخاطر النظامية محلياً الى ستة شرائح اعتماداً على الدرجة التي سيحصل عليها المصرف، وتم تحديد نسبة رأس المال المطلوب إضافتها لمقابلة مخاطر الإفلاس . كما يمكن الاعتماد على رأي المفتشين في تحديد متطلبات رأس المال الإضافية.

الجدول رقم (7)
الشرائح و المتطلبات الإضافية لرأس المال لمواجهة الخسائر
لدى مصرف قطر المركزي

الشريحة	درجات الشريحة	المتطلبات الإضافية لرأس المال لمواجهة الخسائر
6	% 10.0 - %0.0	%0.0
5	% 20.0 - %10.1	%1.0
4	% 30.0 - %20.1	%1.5
3	% 40.0 - %30.1	%2.0
2	% 50.0 - %40.1	%2.5
1	اكبر من 50.0%	%3.5

يجب أن يتم استكمال متطلبات رأس المال الإضافي من خلال تدابير نوعية (خطط إنعاش)، وتشمل ما يلي:

1) يجب على البنوك ان لا تعتمد على التمويل العام في حالة مواجهة الأزمات او الضغوط الحادة، وذلك للتأكد من أن البنك لديه خطط فاعلة وان لا يلجأ إلى التمويل العام عندما يواجه ضغوطات مالية حادة والإفلاس المحتمل.

2) يجب ان تقدم خطة الانعاش قائمة بخيارات الانعاش التي يستطيع البنك ان يلجأ اليها لمواجهة الأزمات الحادة.

3) يجب ان يتم مراجعة خطط الإنعاش بشكل سنوي أو أقل في حالة حدوث تغييرات ملموسة للبنك، يمكّن من تخفيض احتمالية الافلاس بشكل كبير

4) الاطار الذي تغطيه خطط الإنعاش يجب أن يشمل البنك ووحداته الخارجية، وذلك لزيادة الاطمئنان للمشرع على أن البنك قادر على تجاوز أية عقبات حادة والمحافظة على سير العمل بشكل مستقر.

كما يجب على خطط الإنعاش أن تشتمل على العديد من الأمور التي تزود السلطات الرقابية بتفاصيل تدابير المصرف وخططه الإنعاشية في حالة مواجهة الأزمات الحادة. وتتضمن هذه الأمور هيكلية المصرف، سيناريوهات الأزمات، علامات الإنذار المبكر وتفعيل الإنعاش، تدابير الإنعاش، خطة الاتصال، أنظمة المعلومات الإدارية، حوكمة إدارة الأزمات، التخفيف من العوائق.

2) الخطوات اللاحقة المقترحة:

سيعمل مصرف قطر المركزي على مراجعة واعتماد إطار العمل الخاص بالمصارف ذات المخاطر النظامية محلياً، وإصدار الخطوط العامة والتعليمات الخاصة بالمصارف ذات المخاطر النظامية محلياً. كما سيعمل على إبلاغ المصارف المحددة والتأكد من تطبيق الخطط و التوقعات. وأخيراً، سيقوم مصرف قطر المركزي بإجراء دراسة الأثر الكمي (QIS) بالنسبة للمصارف المحدد بأنها مصارف ذات مخاطر نظامية محلياً.

سادساً: دور ومسؤوليات المصارف المركزية العربية

استناداً لما سبق فإن المصارف المركزية العربية مدعوة لبذل المزيد من الجهود على صعيد تبني المنهجيات الكفيلة بتقييم المخاطر النظامية للمصارف ذات الأهمية النظامية المحلية ودراسة المتطلبات الرقابية الإضافية التي يمكن فرضها على هذه المؤسسات لتعزيز سلامة القطاعات المصرفية في الدول العربية والحد من المخاطر النظامية. كذلك فإن الأمر يتطلب المزيد من التنسيق والتعاون بين السلطات الرقابية في دول المقر والدول المضيفة لتقييم

مستوى المخاطر النظامية المرتبطة بنشاط بعض المصارف العربية على المستوى الإقليمي وما يترتب عليه من ضرورة إلزام تلك المصارف بمتطلبات رقابية إضافية. ومما لاشك فيه فإن هناك بعض الاعتبارات المهمة التي يجب العمل عليها، حتى يمكن أن تقوم السلطات الرقابية العربية بدور أكثر فاعلية في هذا الصدد ويشمل ذلك مايلي:

أ- الاهتمام ببناء القدرات داخل السلطات الرقابية سواءً على صعيد تبني الأطر الملائمة لجمع المعلومات اللازمة من المصارف وتصنيفها وتحديثها بشكل دوري وتصميم المنهجيات الأكثر ملائمة للبدء في إجراء عمليات تقييم دوري لمستوى المخاطر النظامية داخل كل دولة وعلى مستوى الإقليم.

ب- دراسة وتقييم الآثار الاقتصادية والمالية الناتجة عن فشل أي من المصارف ذات الأهمية النظامية سواء فيما يتعلق بكلفة التزام هذه البنوك بالمتطلبات الرقابية الإضافية أو تأثيرها على عمليات منح الائتمان، كذلك يجب أن يكون هناك تقييم دقيق للمكاسب الاقتصادية والمالية المتوقعة نتيجة خفض مستويات المخاطر النظامية المرتبطة بهذه المصارف.

ج- دراسة طبيعة الأطر التنظيمية والقانونية في بعض الدول والتي تؤدي بطبيعتها إلى تركز مستويات المنافسة في القطاع المصرفي وتساهم بدورها في خلق مؤسسات مالية ذات أهمية نظامية محلية، ومن ثم وضع رؤى لمراجعة هذه التشريعات والأطر بما يسمح بخفض مستوى المخاطر النظامية.

د- التعاون والتنسيق بين السلطات الرقابية العربية فيما يتعلق بنقل الخبرات وتصميم المنهجيات وتحديد المتطلبات الرقابية الإضافية.

سابعاً: الخلاصة والتوصيات

أبرزت الأزمة المالية العالمية الأخيرة وتداعياتها المالية والاقتصادية أهمية معالجة المخاطر النظامية. وقد نتج عن ذلك قيام لجنة بازل للرقابة المصرفية بالتعاون مع مجلس الاستقرار المالي بإعداد إطار رقابي للتعامل مع المؤسسات المصرفية ذات المخاطر النظامية. وقد جرى اعتماد هذا الإطار، من قبل مجموعة العشرين في نوفمبر 2011. ويهدف هذا الإطار الرقابي إلى الحد من المخاطر النظامية من خلال إدخال متطلبات إضافية على المؤسسات المصرفية ذات المخاطر النظامية عالمياً. ولاحقاً لذلك، وإدراكاً لوجود مؤسسات مالية ومصرفية ذات مخاطر نظامية على المستوى المحلي، أقدمت لجنة بازل للرقابة المصرفية خلال عام 2012، على وضع إطار رقابي مماثل يتكون من مجموعة من المبادئ للتعامل مع هذه المؤسسات على الصعيد المحلي. وقد قدمت الورقة عرضاً وتعريفاً بهذه المبادئ ومسؤوليات السلطات الإشرافية في هذا الشأن.

وإدراكاً لذلك، قامت بعض السلطات الرقابية في الدول العربية بدراسة وتبني منهج لتحديد المصارف ذات الأهمية النظامية محلياً، وتحديد المتطلبات الرقابية الإضافية على هذه المصارف، بما ينسجم ومبادئ لجنة بازل. إلا أن ذلك لم يشمل كل الدول العربية.

وانطلاقاً من ذلك، ومع إدراك أهمية تدعيم رؤوس أموال المصارف كوسيلة أساسية لتعزيز سلامة المؤسسات المصرفية العربية، إلا أنه وعلى ضوء ارتفاع درجة التركز في القطاع المصرفي العربي وما قد يفرضه الأمر من وجود مؤسسات مالية ومصرفية عربية ذات مخاطر نظامية على المستوى المحلي، فإن اللجنة العربية للرقابة المصرفية تدعو المصارف المركزية العربية لتطوير الاجراءات الرقابية للتعامل مع هذه المؤسسات المالية والمصرفية ذات المخاطر النظامية لديها. ويمكن الاسترشاد بما جاء في هذه الورقة من أفكار ومبادئ.

فريق العمل

يعد أوراق العمل الصادرة عن اللجنة العربية للرقابة المصرفية فريق العمل المنبثق عن اللجنة التالية أسماءهم:

من المصارف المركزية العربية:

أحمد القمزي	مساعد مدير تنفيذي دائرة الرقابة على البنوك (الإمارات)
عبدالله المهيري	مدير رئيسي – دائرة الرقابة على البنوك (الإمارات)
أحمد البسام	مدير إدارة التراخيص والسياسات المصرفية (البحرين)
رمضان إيدير	مدير عام للرقابة العامة (الجزائر)
مراد دحيم	مدير رئيسي – بنك الجزائر (الجزائر)
الوليد آل الشيخ	مدير إدارة الإشراف البنكي (السعودية)
هشام المناعي	مساعد مدير إدارة شؤون البنوك (قطر)
أحمد الصفا	عضو لجنة الرقابة على المصارف (لبنان)
رفاهية رشدي	وكيل المحافظ لقطاع الرقابة والإشراف (مصر)

من الأمانة (في صندوق النقد العربي):

محمد يسر برنيه	رئيس قسم الأسواق المالية.
هبة عبد المنعم	اقتصادي – قسم الدراسات.
غسان أبوموبس	اقتصادي – قسم الأسواق المالية.

سلسلة الكتيبات الصادرة عن
أمانة مجلس محافظي المصارف المركزية
و مؤسسات النقد العربية

1. التوجهات الدولية و الإجراءات و الجهود العربية لمكافحة غسل الأموال – 2002.
2. قضايا و مواضيع في الرقابة المصرفية – 2002.
3. تجربة السودان في مجال السياسة النقدية – 2003.
4. تطورات السياسة النقدية في جمهورية مصر العربية – 2003.
5. الوضعية النقدية و سير السياسة النقدية في الجزائر – 2003.
6. تطوير أسواق الأوراق المالية الحكومية في الدول العربية و دور السلطات النقدية- 2004.
7. الملامح الأساسية لاتفاق بازل II و الدول النامية – 2004.
8. تجربة السياسة النقدية في المملكة المغربية – 2004.
9. إدارة المخاطر التشغيلية و كيفية احتساب المتطلبات الرأسمالية لها – 2004.
10. التقييم الداخلي للمخاطر الائتمانية وفقاً لمتطلبات (بازل II) – 2005.
11. تجربة السياسة النقدية و إصلاح القطاع المصرفي في الجمهورية اليمنية – 2005.
12. ضوابط عمليات الإسناد الخارجي للمؤسسات المصرفية – 2005.
13. مراقبة الامتثال للقوانين و التعليمات في المصارف – 2005.
14. أنظمة تحويلات العاملين – قضايا و توجهات – 2005.
15. المبادئ الأساسية لنظم الدفع الهامة نظامياً ومسؤوليات المصارف المركزية – 2006.
16. الدعامة الثالثة لاتفاق (بازلII) "انضباط السوق" – 2006.
17. تجربة مؤسسات نقد البحرين كجهاز رقابي موحد – 2006.
18. ترتيبات الإعداد لتطبيق مقترح كفاية رأس المال (بازل II) – 2006.
19. PAYMENTS AND SECURITIES CLEARANCE AND SETTLEMENTSYSTEM IN EGYPT-2007

20. مصطلحات نظم الدفع و التسوية – 2007.
21. ملامح السياسة النقدية في العراق – 2007.
22. تجربة تونس في مجال السياسة النقدية و التوجهات المستقبلية – 2007.
23. الدعامة الثانية لاتفاق بازل II – المراجعة الرقابية 2007.
24. ضوابط العلاقة بين السلطات الرقابية في الدولة الأم و الدول المضيفة – 2007.
25. الإرشادات العامة لتطوير نظم الدفع و التسوية – 2007.
26. تطوير أنظمة الاستعلام الائتماني ومركزيات المخاطر – 2008.
27. استمرارية الأعمال في مواجهة الطوارئ – 2008.
28. نظم الدفع الخاصة بعرض وسداد الفواتير الكترونياً – 2008.
29. مبادئ الإشراف على أنظمة الدفع والتسوية ومسؤوليات المصارف المركزية – 2008.
30. مقاصة الشيكات في الدول العربية – 2008.
31. برنامج إصلاح إدارة سوق الصرف و السياسة النقدية في مصر – 2008.
32. Information Sharing and Credit Reporting System in Lebanon
33. أنظمة الإنذار المبكر للمؤسسات المالية – 2009.
34. تنميط أرقام الحسابات المصرفية – 2009.
35. التمويل متناهي الصغر ودور البنوك المركزية في الرقابة والإشراف عليه – 2009.
36. برنامج الاستقرار المالي لمواجهة تداعيات الأزمة المالية في دولة الكويت – 2009.
37. تطوير السياسة النقدية والمصرفية في ليبيا – 2010.
38. Information Sharing and Credit Reporting System in Syria-2010
39. Information Sharing and Credit Reporting System in Yemen-2010
40. Information Sharing and Credit Reporting System in Oman-2010
41. Information Sharing and Credit Reporting System in Tunisia-2010
42. مبادئ إدارة مخاطر الائتمان - 2011.
43. قواعد ممارسات منح المكافآت المالية - 2011.

44. الإدارة السليمة لمخاطر السيولة والرقابة عليها - 2011.
45. إطار ربط محولات الدفع الوطنية في الدول العربية - 2011.
46. الإطار القانوني لنظم الدفع وتسوية الأوراق المالية - 2012.
47. تجربة البنك المركزي التونسي في التعامل مع التداعيات الاقتصادية للتطورات السياسية الأخيرة - 2012.
48. السياسات النقدية والمصرفية لمصرف قطر المركزي في مواجهة تداعيات الأزمة العالمية - 2012.
49. توسيع فرص الوصول للتمويل والخدمات المالية في الدول العربية ودور المصارف المركزية - 2013.
50. مبادئ اختبارات الجهد للمؤسسات المصرفية - 2013.
51. نظم الدفع عبر الهاتف المحمول- الأبعاد والقواعد المطلوبة - 2013.
52. تجربة بنك المغرب في مجال تعزيز الولوج إلى الخدمات المالية - 2013.
53. قضايا تطوير نظم الحفظ المركزي للأوراق المالية ودور المصارف المركزية – 2013.
54. أهمية ودور مجلس المدفوعات الوطني – تجارب الدول العربية – 2013.
55. حماية المستهلك (العميل) في الخدمات المصرفية – 2013.
56. مبادئ حوكمة المؤسسات المصرفية – 2013.
57. التجربة الفلسطينية في مجال تطوير البنية التحتية للقطاع المالي والمصرفي – 2013.
58. الترجمة العربية للمبادئ الأساسية للرقابة المصرفية الفعّالة – 2014.
59. التعامل مع المؤسسات المصرفية ذات المخاطر النظامية محلياً ودور المصارف المركزية - 2014.
60. الرقابة على صيرفة الظل – 2014.
61. تطبيق آلية الوسيط المركزي لتسوية معاملات الأسواق المالية –تجربة بنك المغرب – 2014.
62. مبادئ البنية التحتية لأسواق المال وإطار الإفصاح ومنهجية التقييم لهذه المبادئ – 2014.
63. إصلاح القطاع المصرفي والاستقرار المالي في الجزائر – 2014.